

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبه والمراجعه EY
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة
لبنك الامارات دى الوطنى
شركة مساهمة مصرية
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

مصطفى شوقي MAZARS
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م*

راجعنا القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطني شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة . وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٢ يناير ٢٠١٩ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

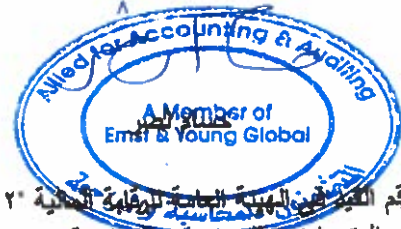
ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتقريرنا عليها.


علاء الدين عبد العظيم
ش.م.م. "٨١١"

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
رقم الترخيص لدى الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٦٠"
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي



مراقبا الحسابات



رقم الترخيص لدى الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢"
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢٢ يناير ٢٠١٩

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		الأصول
٢ ٦٣١ ٢٨٧	٤ ١٤٨ ٦١٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٢ ١٦٦ ٤٢٥	٧ ٨٠١ ٧٨٦	أرصدة لدى البنوك
٩ ٨٥١ ٧٤٢	٧ ٧٣٧ ٣١٨	أذون خزائنة
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢٩ ٠٩٤ ١١٣	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١٣ ١٨٢	٥٣ ١٥٠	مشتقات مالية
١٠ ٣٤٩	-	أصول مالية يفرض المتاجره
٣ ٧٦٠	٦٣٦ ٥١٣	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩٧٠ ٦٨١	استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢٢ ٨٣٠	٢٥ ٦٥٩	أصول غير ملموسة
٥١٤ ٣٧٥	١ ٠٧٧ ٤٤٩	أصول أخرى
٥١٦ ٢٥٨	٥٨٨ ٦٣٢	الأصول الثابتة
<u>٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧</u>	<u>٥٧ ٢٣٣ ٨٠٧</u>	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٧ ٧٧٢ ٠٠٤	٥ ٩٩٤ ٩٠٩	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٨ ٤٢٤ ٢١٧	٤١ ٨٥٨ ٩٨٠	ودائع العملاء
٣٢ ٩٨٢	٨٦ ٥١٣	مشتقات مالية
٨٨٦ ٣٨٥	١ ٧٩١ ٣٦٠	قروض أخرى
١ ٣٩٧ ٦٤٢	١ ٦٦٠ ٩٠٣	التزامات أخرى
١٤٥ ٩٨٦	١٩٤ ٧٥٢	مخصصات أخرى
١٦٤ ٣٤٨	١٣٦ ٣٩١	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٠ ٨١٥	١٤ ٤١٠	التزامات ضريبية موجلة
<u>٤٨ ٨٣٤ ٣٧٩</u>	<u>٥١ ٧٣٨ ٢١٨</u>	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
(١٢٦ ٢٨٩)	٢٨٧ ٣٤١	احتياطيات
٢ ٦٧٢ ٥٣٧	٣ ٥٠٨ ٢٤٨	أرباح محتجزة
<u>٤ ٢٤٦ ٢٤٨</u>	<u>٥ ٤٩٥ ٥٨٩</u>	اجمالي حقوق الملكية
<u>٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧</u>	<u>٥٧ ٢٣٣ ٨٠٧</u>	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
٥ ٣٩٤ ١٨٥	٥ ٩٥٧ ٣١٥	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٣ ٠٢٢ ٠٥٩)	(٣ ٤١٤ ٠٦٢)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٢ ٣٧٢ ١٢٦</u>	<u>٢ ٥٤٣ ٢٥٣</u>	صافي الدخل من العائد
٧١٠ ٨٦٥	٧٣٠ ٩٦٩	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١١٩ ٣٢٤)	(١٠٤ ٩١٨)	مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٥٩١ ٥٤١</u>	<u>٦٢٦ ٠٥١</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٨٧٧	٥٩ ٥٠٥	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
١٥٣ ٩٧٨	٨٥ ٢٧٥	صافي دخل المتاجرة
٥ ٨٤١	٢ ٠٢٦	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٢٨٤ ١٥٨)	(١٦٤ ٩٤٠)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(٨٤١ ٧٣١)	(٩٨٨ ٢٩٠)	مصروفات إدارية
(٣٧٩ ٤٦٤)	(٤٧٨ ٧٥١)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>١ ٦١٩ ٠١٠</u>	<u>١ ٦٨٤ ١٢٩</u>	الربح قبل ضرائب الدخل
(٤٥١ ٦٦٦)	(٤١٤ ٠٩٨)	عبء ضرائب الدخل
<u>١ ١٦٧ ٣٤٤</u>	<u>١ ٢٧٠ ٠٣١</u>	صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل
<u>٦٢.٦٥</u>	<u>٦٨.١١</u>	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

البيان	رأس المال	الاحتياطيات	أرباح محتجزة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٧٠٠ ٠٠٠	(٢٨٢ ٠٨١)	١ ٦٢٩ ٧٥٢	٣ ٠٤٧ ٦٧١
توزيعات أرباح عام ٢٠١٦	-	-	(٧٨ ٥٢٤)	(٧٨ ٥٢٤)
المحول الى الاحتياطي القانوني	-	٤٥ ٨٠٩	(٤٥ ٨٠٩)	-
المحول الى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
المحول الى الإحتياطي الراسمالي	-	١٧٢	(١٧٢)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	١٠٩ ٧٦٧	-	١٠٩ ٧٦٧
إحتياطي مخاطر معيار IFRS ^٩ *	-	٢٧٢ ٥٧٩	(٢٧٢ ٥٧٩)	-
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	-	-	١ ١٦٧ ٣٤٤	١ ١٦٧ ٣٤٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٧٠٠ ٠٠٠	١٤٦ ٢٩٠	٢ ٣٩٩ ٩٥٨	٤ ٢٤٦ ٢٤٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٧٠٠ ٠٠٠	١٤٦ ٢٩٠	٢ ٣٩٩ ٩٥٨	٤ ٢٤٦ ٢٤٨
توزيعات أرباح عام ٢٠١٧	-	-	(١٠٢ ٢٩٠)	(١٠٢ ٢٩٠)
المحول الى الإحتياطي القانوني	-	٥٨ ٣١٢	(٥٨ ٣١٢)	-
المحول الى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-
المحول الى الإحتياطي الراسمالي	-	١ ٠٩٥	(١ ٠٩٥)	-
صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية بخلاف المتاجرة بعد الضرائب	-	٨١ ٦٠٠	-	٨١ ٦٠٠
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	-	-	١ ٢٧٠ ٠٣١	١ ٢٧٠ ٠٣١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٧٠٠ ٠٠٠	٢٨٧ ٣٤١	٣ ٥٠٨ ٢٤٨	٥ ٤٩٥ ٥٨٩

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)</u>
٥٧٠٩٠٨٢	(٣٥٠٣٥١٠)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(٢٧٩٥٩١)	(١٣٢٩٩٦٦)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
٨٠٧٨٥١	٨٠٢٦٨٥	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٦٢٢٧٣٤٢	(٤٠٣٠٧٩١)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٧٢٦٢٥٧١	١٣٤٩٩٩١٣	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة
١٣٤٩٩٩١٣	٩٤٦٩١٢٢	رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة
		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة

الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
١ ١٦٧ ٣٤٤	١ ٢٧٠ ٠٣١	صافي أرباح السنة
(١٠٩٥)	-	يخصم : أرباح بيع أصول ثابتة محولة للإحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون
(٤٤)	(٤٤)	يخصم : احتياطي المخاطر البنكية العام
(٢٧٢ ٥٧٩)	-	يخصم : احتياطي مخاطر معيار IFRS ^٩ +
٨٩٣ ٦٢٦	١ ٢٦٩ ٩٨٧	صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع
١ ٥٠٥ ١٩٣	٢ ٢٣٨ ٢١٨	يضاف: أرباح محتجزة في أول السنة المالية
٢ ٣٩٨ ٨١٩	٣ ٥٠٨ ٢٠٥	الاجمالي
		يوزع كالتالي:
٥٨ ٣١٢	٦٣ ٥٠٢	احتياطي قانوني
-	٦٧٢ ٧٢٦	توزيعات المساهمين (حصة أولى + حصة ثانية)
١٠٢ ٢٨٩	١١٢ ١٤٩	حصة العاملين
٢ ٢٣٨ ٢١٨	٢ ٦٥٩ ٨٢٨	ارباح محتجزة في آخر السنة المالية
٢ ٣٩٨ ٨١٩	٣ ٥٠٨ ٢٠٥	الاجمالي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال اثنان و سبعون فرعاً ويوظف به ١٩٩٩ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

١ - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً اشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك في شركته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

▪ صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.

▪ إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أدون الخزائنة

يتم الاعتراف بأدون الخزائنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولى بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التبريد سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط بتدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبويها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤٥ الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترجمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٦ - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب محبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المعطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبياً بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقرض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أي مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر انتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على إضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر إضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأعلى الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ خسائر الأنتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعيبه الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التى نشأت من الانخفاض فى القيمة العادلة للأصل المالى من حقوق الملكية والإعتراف بها فى قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالى من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع فى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال فى قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٢ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد وادى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من اربع الى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدره:

-	المباني	من ٢٥ الى ٦٠ سنة
-	الواجهة	من ٢٥ الى ٣٠ سنة
-	التركيبات العامة	من ١٠ الى ٢٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	من ٧ الى ١٠ سنوات
-	نظم الية متكاملة	من ٤ الى ٥ سنوات
-	ماكينات صرف آلى	من ٥ الى ٧ سنوات
-	وسائل نقل	من ٣ الى ٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدره للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدره للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٥-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصصاً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المزجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما فى حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانه.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدى الخارج ليند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأعباء الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بآية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبند التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣-٢١ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث انها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
 - يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
 - ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
 - الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية السنة المالية مبلغ ١.٧٠٠ مليون جنيه.
 - الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٦.٣٤١% في نهاية ديسمبر ٢٠١٨.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلى :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطى فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطى الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١.٢٥% من اجمالى الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى:

- ١- مخاطر الائتمان
- ٢- مخاطر السوق
- ٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنوية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقرارات بازل ٢ في نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة. (بناء على قائمة التوزيعات المقترحة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	رأس المال
		الشريحة الاولى (رأس المال الاساسي)
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافي)
٢٤١٩٦	٢٤١٩٦	الاحتياطي العام
٢٥٤١٧٦	٣١٨٢٩٤	الاحتياطي القانوني
٢٨٩٦	٢٨٩٦	احتياطيات اخرى
٢٧٢٥٧٩	٢٧٢٥٧٩	احتياطي مخاطر معيار IFRS٩
٢٢٩٦٧٩٤	٢٧٢٩٥٧٦	الارباح المحتجزة
٣٠٧	٢٤٩	حقوق الاقلية
-	-	الارباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
(٣٧١٩٩٤)	(٢٩٧٧٨٩)	اجمالي الاستيعادات من رأس المال الاساسي المستمر Common Equity
٤١٧٨٩٥٤	٤٧٥٠٠٠١	إجمالي رأس المال الاساسي
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
-	-	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لأستثمارات المالية المتاحة للبيع
٢٧٢٤٦	-	٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لأستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٨٨٦٣٨٥	١٧٩١٣٦٠	قيمة القروض (الودائع) المساندة في حدود النسبة المقررة (٥٠% من الشريحة الأولى بعد الاستيعادات)
٣٣٩٨٨٧	٤٥٤٠٣١	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١٢٥٣٦٠٤	٢٢٤٥٤٧٧	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر
٢٧١٩٠٩٦٧	٣٦٥٥٨١٧٩	الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الائتمان
٦٦٩٠٠	٧٠١٨٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
٤١١٨٤٨٠	١٣٨٠٣٤٤	قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة باوزان المخاطر
٣٧٣٠٨٣٠	٤٥٠١٩٢٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٣٢٠٥٧٠	٢٩٧٥٦٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٣٥٤٢٧٧٤٧	٤٢٨٠٨١٨٣	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ١٥,٣٣٤	% ١٦,٣٤١	معيار كفاية رأس المال (%)

٢٥- الرافعة المالية

- اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالي :
- الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعه الماليه مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٢%) على اساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
 - كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لراس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية راس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلي :

- ١- تعرضات البنود داخل الميزانيه بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسماليه.
- ٢- التعرضات الناتجه عن عقود المشتقات .
- ٣- التعرضات الناتجه عن عمليات تمويل الاوراق الماليه.
- ٤- التعرضات خارج الميزانيه .

ويخلص الجدول التالي حساب الرافعة المالية .(بناءا علي قائمة التوزيعات المقترحة) :

المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالي	البند
		٤ ٧٥٠ ٠٠١	الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات
		٥٧ ٦٨٥ ٨٣٤	اجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية
		٦ ٦٨٦ ٧٠٧	التعرضات خارج الميزانية
		٧,٣٨%	نسبة الرافعة المالية

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن النقص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١٥٦ ٩٩٩	٩٨ ٨٥٨	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(٣٠٨٤)	(١٣ ٥٦٢)	(خسائر) ارباح تقييم مشتقات مالية:
٦٣	(٢١)	(خسائر) تقييم عقود صرف أجله
١٥٣ ٩٧٨	٨٥ ٢٧٥	(خسائر) ارباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة الإجمالي

نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح السنة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١ ١٦٧ ٣٤٤	١ ٢٧٠ ٠٣١	صافي أرباح السنة .
(١٠٢ ٢٨٩)	(١١٢ ١٤٩)	نصيب العاملين في قائمة التوزيعات*
١ ٠٦٥ ٠٥٥	١ ١٥٧ ٨٨٢	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
٦٢,٦٥	٦٨,١١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

قروض وتسهيلات العملاء بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١١٢ ٢٢١	٩٢ ٨٢٤	اوراق تجارية مخصومة
٢٢ ٥٦١ ٥٣٩	٢٩ ٩٥٨ ٤٥٠	قروض العملاء
٢٢ ٦٧٣ ٧٦٠	٣٠ ٠٥١ ٢٧٤	
(٧٥ ٢٨٧)	(٧٩ ٣٨٢)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٧٢٣ ٦٥٥)	(٨٧٧ ٧٧٩)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢٩ ٠٩٤ ١١٣	الصافي

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع خلال السنة كانت كما يلي:

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٩٣	٩٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في أول السنة المالية
١٥ ٦٧٩	(١٣)	٧ ٩٠٢	٣ ٧٦٤	٤٠٢٦	عبء الأضعلال
(٢٥ ٨٩٣)	-	(١٩ ٧٠٨)	(١ ١٨٥)	-	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
١٠ ٠٤٨	-	٧ ٩٢٨	٢٠٧٠	٥٠	مبالغ مستردة خلال السنة
١١١ ٣٨٦	٦٣	٨٦ ٨١٥	٨ ٨٥٤	١٥ ٦٥٤	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
١١٢ ١٠٣	٢٣ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في أول السنة المالية
١٤٩ ٢٦١	٣ ٢١٤	١٥ ٥٥٤	١٣٠ ٤٩٣	عبء الأضعلال
-	-	-	-	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
٢	-	-	٢	مبالغ مستردة خلال السنة
٥٠٢٧	٢٧٦	١ ٢٣٥	٣ ٤١٦	فروق تقييم عملات أجنبية
٧١٦ ٣٩٢	٢٧٠٧٤	١٧٩ ٤١١	٥٤٩ ٩٠٨	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١٢٥ ٥٥٢	١١٠	١١٤ ٢٩٠	٧ ٩٢٨	٣ ١١٤	الرصيد في أول السنة المالية
٣ ٥٦٠	(٢٤)	(١١ ٢٥٤)	٤ ٧٤٢	١٠ ١٠٦	عبء الأضعلال
(٢٩ ٦٠٠)	-	(٢٣ ٥٥١)	(٤ ٩٠٧)	(١ ٦٤٢)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
١٢٠٤٠	-	١٠ ٦٠٨	١ ٤٢٢	-	مبالغ مستردة خلال السنة
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٩٣	٩٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في آخر السنة المالية

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٣٠٢ ٨٥٦	٨ ٨١٨	٢٣ ٦٥٨	٢٣٥ ٢٣٢
عبء الاضمحلال	١١٦ ٩٠٣	١٥٣ ٦٠٢	١٠٠ ٩٤	٢٨٠ ٥٩٩
مبالغ تم إعانها خلال السنة	-	-	-	-
مبالغ مستردة خلال السنة	٦٣٠	-	-	٦٣٠
فروق تقييم عملات أجنبية	(٤ ٣٩٢)	١٠٢	(١٦٨)	(٤ ٤٥٨)
الرصيد في آخر السنة المالية	٤١٥ ٩٩٧	١١٢ ٥٢٢	٢٣ ٥٨٤	٦١٢ ١٠٣

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣١ ديسمبر ٢٠١٨		(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة	
الأصول	١ ٢٤٤	٢٣ ٤٣٩	٧٦	مشتقات العملات الأجنبية
الالتزامات	٢١ ٠٤٤	-	-	عقود عملة آجلة
	-	-	-	عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)
	١ ٢٤٤	٢٣ ٤٣٩	٧٦	مشتقات معدلات العائد
	١١ ٩٣٨	٥٣ ٠٧٤	٥٣ ٠٧٤	عقود مبادلة عائد
	١١ ٩٣٨	٥٣ ٠٧٤	٥٣ ٠٧٤	
	٣٢ ٩٨٢	٨٦ ٥١٣	٥٣ ١٥٠	إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
١٠ ٣٤٩	-	
١٠ ٣٤٩		إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

استثمارات مالية متاحة للبيع

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	(أ) أدوات دين:
-	٦٣٢ ٧٥٣	أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة
		(أ) أدوات حقوق ملكية:
٣٧٦٠	٣٧٦٠	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة
<u>٣٧٦٠</u>	<u>٦٣٦ ٥١٣</u>	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية السنة المالية.

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	(أ) أدوات دين:
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩٧٠ ٦٨١	أدوات دين مدرجة فى السوق بالتكلفة
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٧</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	أرصدة متداولة
٢٧ ٦٨٠	١ ٣٧٦ ٥٤٢	أرصدة غير متداولة
٥ ٣٤٨ ٠٢٥	٤ ٥٩٤ ١٣٩	
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٩٧٠ ٦٨١	أدوات دين ذات عائد ثابت
<u>٥ ٣٧٥ ٧٠٥</u>	<u>٥ ٩٧٠ ٦٨١</u>	

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالالف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات فى شركات تابعة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
الرصيد فى أول السنة	٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦
الرصيد فى آخر السنة	٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦

أخر السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلى	مصر	٤٨٨ ٠٦٩	٣٣٢ ٦٦٤	١٧١ ٥٨٦	١٢ ٣١٢	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	ايرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلى	مصر	٣٧١ ٨٢٠	٢٠٩ ٩٤٩	٥٦ ٧٣٨	١٣ ١١٢	٩٩,٨

- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
ايرادات مستحقة	٤١٥ ٤٩٧	٣٣٩ ٥٣٧
مصروفات مقدمة	١٧ ٤٦٢	٥ ٩٣٩
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)	١٥١ ٠٥٤	٧٢ ٧١١
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٤٣٩	٤٣٩
تأمينات وعهد	٩ ٥٨٦	٧ ١٣٧
أخرى	٤٨٣ ٤١١	٨٨ ٦١٢
الإجمالى	١ ٠٧٧ ٤٤٩	٥١٤ ٣٧٥

ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١٢ ٩٢٦ ٩١٠	١٥ ٧٩٧ ٠١٠	ودائع تحت الطلب
١٦ ٦٦٩ ٢٢١	١٣ ٥٢٠ ٢٨٥	ودائع لأجل وبإخطار
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٨ ٤١٦ ٢٨٥	شهادات ايداع وإدخار
١ ٨٢٩ ١٤٥	٣ ٤٤٩ ٠٢٧	حسابات توفير
٤٦٣ ٠٦٢	٦٧٦ ٣٧٣	ودائع أخرى
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	الاجمالي
٢٥ ٤٩٩ ٠٩٧	٢٥ ١١٥ ٤٢٦	ودائع مؤسسات
١٢ ٩٢٥ ١٢٠	١٦ ٧٤٣ ٥٥٤	ودائع أفراد
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	الاجمالي
٧ ٤٧١ ٤٠٦	٩ ٣٦٠ ٠٧٦	أرصدة بدون عائد
٣٠ ٩٥٢ ٨١١	٣٢ ٤٩٨ ٩٠٤	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	الاجمالي
٣١ ٨٨٨ ٤٤٨	٣٣ ٤٤٢ ٦٩٥	أرصدة متداولة
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٨ ٤١٦ ٢٨٥	أرصدة غير متداولة
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٤١ ٨٥٨ ٩٨٠</u>	الاجمالي

التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٢٣٦ ١٦١	٢٧٤ ٩٩٠	عوائد مستحقة
٢٤٦	-	إيرادات متقدمة
٦٢٢ ٢٦٣	٨٤٨ ٨٣٦	مصرفوات مستحقة
٥٣٨ ٨٧٢	٥٢٧ ٠٧٧	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٣٩٧ ٦٤٢</u>	<u>١ ٦٦٠ ٩٠٣</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

٢٦- أحداث هامة

بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ صدرت تعليمات من البنك المركزي المصري بشأن الآتي :

- طبقاً لقرار البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ١٧ يناير ٢٠١٨ يتعين على البنوك الالتزام بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار ٩ IFRS اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ على أن يقوم كل بنك بالوقوف على الأثر الكمي (QIS) المتوقع لتطبيق المعيار وعلى الأخص قيمة المخصصات المتوقعة نتيجة التطبيق مقارنة بالمخصصات حسب التعليمات الحالية، وفي إطار الاستعداد للتطبيق لغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات نتيجة اتباع أسلوب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتي تأخذ في الاعتبار النظرة المستقبلية للأوضاع الاقتصادية (Forward Looking)، قام البنك بتكوين احتياطي مخاطر معيار (٩) IFRS بنسبة ١% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح تم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي المصري.

- أرقام المقارنة

يتم تعين بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع أرقام القوائم المالية للسنة الحالية.

١٩- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٥ وتم المداد.
- تم اخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٦ وتمت الموافقة عليها .
- تم تقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٧ و تم تقديم مستندات الفحص .